اتفاق توطين رواتب منتسبي "....."

الطرف الاول: ..... ويمثلها السيد .....**.....**اضافة لوظيفته.

عنوانه : العراق / / /

رقم الهاتف : **البريد الالكتروني :**

الطرف الثاني :المصرف العراقي للتجارة ويمثله السيد فيصل وسام الهيمص بصفته رئيس المصرف/ وكالة و رئيس مجلس الادارة / اضافة الى وظيفته.

العنوان : بغداد – شارع الرشيد – بناية 11 – ص . ب 8186 - الرمز البريدي 12043 بغداد.

رقم الهاتف : 8151000/2/3/5(1-964+) : البريد الالكتروني : info@tbi.com.iq

بعد ان أقر الطرفان بأهلية كل منهما لابرام هذا الاتفاق فقد اتفقا على الاتي:

البند الاول / موضوع الاتفاق ونطاقه

تسلم رواتب موظفي الطرف الاول عن طريق البطاقات الالكترونية التي يصدرها الطرف الثاني من خلال فتح حساب مصرفي لكل موظف من موظفي الطرف الاول لدى الطرف الثاني ، عليه قرر الطرف الاول ابرام هذا الاتفاق مع الطرف الثاني لغرض تنفيذ مشروع توطين رواتب الموظفين استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (313) لسنة 2016 ، وبناءً على رغبة **"....."** وقد وافق الطرف الثاني على هذه الاحكام والشروط الواردة فيه .

البند الثاني : رقم الاتفاق (/ 2019)

البند الثالث : مدة الاتفاق

مدة هذا الاتفاق (.... سنة) تبدأ من تاريخ التوقيع قابلة للتجديد تلقائياً باتفاق الطرفين ، يشمل تقديم جميع الخدمات من الدعم والصيانة، ويتم اصدار البطاقات لموظفي الطرف لاول وتفعيلها من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، وفي حال عدم الرغبة في استمراره او انتهائه او فسخة يستمر نفاذ البطاقات الالكترونية ويعامل الموظف معاملة الزبون العادي للمصرف دون الغائها .

البند الرابع : التزامات الطرف الاول / .....

1 – يتم تحويل ملف الكتروني متضمن صافي الرواتب قبل يومين من تاريخ تسلم الرواتب اي بتاريخ ( ) من كل شهر، عن طريق نظام المقاصة الالكتروني ACH وعبر وظيفة الـ(PAYROLL) وتتحمل الدائرة العمولات الخاصة بذلك ، وعند مصادفة هذا التاريخ عطلة رسمية يتم التحويل في اليوم الذي يسبقه أو الذي يليه على ان تراعى السرية في عملية الاعداد والنقل من الطرفين.

2- دفع عمولة اصدار البطاقة الالكترونية (فيزا كارد) (50,000) خمسون الف دينار ولمدة ثلاث سنوات فقط .

3- دفع عمولة تعزيز الراتب والمستحقات الاخرى (2000) الفا دينار عن كل موظف .

4- عمولة الرسائل النصية الهاتفية للاشعار عن الحركات (25,000) خمسة وعشرون الف دينار سنويا" وتكون اختيارية.

5 – لايمكن للموظف تغيير المصرف المصدر للبطاقة الالكترونية الا بعد تقديم اشعار خطي الى دائرة المحاسبة (على ان يقدم الموظف براءة ذمة من المصرف الماسك لحسابه) .

6 – للموظف الحق بطلب كشف للحساب لمره واحدة بالشهر ومن دون كلف، ومازاد على ذلك يكون مقابل اجور رمزية تحدد من قبل الطرف الثاني .

7 – لايتحمل موظفي الطرف الاول (اصحاب البطاقات) الاخطاء الناتجة عن :

أ – عمليات السحب نتيجة توقف الشبكات وخلل في الاجهزة .

ب – العمليات الخطأ المسجلة في حساب الموظف .

8- اعلام الطرف الثاني بكتاب رسمي عند قيام احد الموظفين بالاستقالة او ترك العمل عند الطرف الاول.

البند الخامس : التزامات الطرف الثاني / المصرف

1 – يكون تسليم الرواتب لموظفي الطرف الاول يوم ( ) من كل شهر

2 – تجهيز موظفي الطرف الاول ببطاقات الكترونية جديدة من نوع **(فيزا كارد او ماستر كارد)** على وفق المعايير الدولية والمواصفات الامنية المتفق عليها لاغراض تسلم رواتبهم الشهرية ومستحقاتهم الاخرى .

3 – في حال حصول خطأ في ادخال المعلومات الخاصة برواتب الموظفين من قبل الطرف الثاني يتحمل تصحيح وتعويض قيمة الخطأ خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة ايام عمل .

4 – توفير السيولة اللازمة والضرورية لتنفيذ الاعمال وتقديم الخدمات المتفق عليها والمثبته في عرض الخدمات الملحقة مع هذا الاتفاق ، وفي حال تلكؤ الطرف الثاني عن تقديم الخدمة المتفق عليها يقوم الطرف الاول باتخاذ جميع الاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذين والتعليمات والضوابط الصادرة بموجبهما.

5 – استبدال البطاقات المجهزة للموظفين في حال وجود خلل او عدم امكانية استعمالها على وفق الغرض المحدد لها او في حالة كشف وجود عيوب فيها خلال مدة تنفيذ الاتفاق من دون ان يتم منحه اية مبالغ او مدد اضافية عن هذا الاستبدال، وخلاف ذلك يتحمل الموظف تكلفة البطاقة الالكترونية .
6 – تعيين مدير مشروع من الطرف الثاني واعلام الطرف الاول بموجب كتاب رسمي باسمه ومركزه الوظيفي وقنوات الاتصال معه (رقم الهاتف والبريد الالكتروني) .
7- الالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يحصل عليها بموجب هذا الاتفاق والتعهد بعدم استخدام تلك المعلومات في غير الاغراض المخصصة لها .

البند السادس : تسوية النزاعات

في حال حصول نزاع بين الطرفين يتم حله بالتوافق (وديا) خلال مدة (15) يوما خمسة عشر يوما من خلال لجنة مشتركة بين طرفي النزاع وفق احكام القانون والتعليمات وعند عدم التواصل الى اتفاق يتم اللجوء الى المحاكم المختصة وتكون محاكم بغداد هي الفاصلة في حل النزاع ويكون القانون العراقي هو القانون الواجب التطبيق

البند السابع: الظروف القاهرة

في حالة حصول ظروف قاهرة مثل الكوارث الطبيعية فيضانات اعمال ارهاب جسيمة ...الخ خارجة عن ارادة الطرفين خلال مدة تنفيذ الاتفاق لايتحمل الطرفان نتائج الاضرار الناجمة عن ذلك.

البند الثامن : السرية

يلتزم الطرفان باحكام السرية المصرفية والفردية المنصوص عليها في الباب-8- السرية / المادتين (49) و (50) الواردة في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

البند التاسع : الاحكام العامة

1- تلتزم المصارف الداخلة في هذا الاتفاق بقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ونظام الدفع الالكتروني للاموال رقم (3) لسنة 2014 والتعليمات والضوابط الخاصة بهما وكل مايصدر عن البنك المركزي العراقي بشأن ذلك.
2- يلتزم الطرف الثاني بقرارات البنك المركزي العراقي وكل مايصدر بخصوص الضمانات الخاصة بنظام دفع رواتب الموظفين الكترونياً.
3 يكون الطرف الثاني مسؤولاً امام الطرف الاول عن تنفيذ هذا الاتفاق مباشرة ولايجوز له التنازل الى الغير .

4- عرض الخدمات المقدمة من الطرف الثاني يعد جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وفي حال وجود تعارض بين احكام هذا الاتفاق وعرض الخدمات المقدمة من الطرف الثاني يعد هذا الاتفاق الاساس في التفسير والتنفيذ ولايجوز تغيير الخدمات المذكورة في العروض الا بموافقة الطرف الاول التحريرية .

5- في حال اخلال الطرف الثاني بألتزاماته فعلى الطرف الاول انذاره رسمياً خلال مدة (7) ايام وعند عدم استجابته يتم فسخ الاتفاق تلقائياً واعلام الموظفين من قبل الطرف الاول باختيار مصرف اخر ويتحمل الطرف الثاني دفع تعويض عن الاضرار التي تلحق بالطرف الاول وموظفيه بسبب هذا الاخلال .

6-لايمنع تنفيذ هذا الاتفاق حق الطرف الاول في اقامة الدعوى القضائية على الطرف الثاني في حال اخلاله بما ورد في الفقرة (5) اعلاه .

7- يخضع هذا الاتفاق الى الاحكام والقوانين العراقية وولاية القضاء العراقي.

8- يقوم الطرف الاول باشعار الطرف الثاني عن اي تغيير يحدث في التعليمات التي تخص دفع الرواتب قبل فترة مناسبة .

- واثباتاً لذلك قام الطرف الاول والثاني بابرام هذا الاتفاق عبر توقيع ممثليهم المخولين بذلك في اليوم والسنة المحددين في مستهل هذا الاتفاق.
- كتب في بغداد بتاريخ / /2019

لصالح وبالنيابة عن الطرف الاول/ ..... ويمثلها السيد .....
.....اضافة لوظيفته.

التوقيع:

لصالح وبالنيابة عن الطرف الثاني/ المصرف العراقي للتجارة ويمثله السيد فيصل وسام الهيمص بصفته رئيس المصرف/ وكالة و رئيس مجلس الادارة / اضافة لوظيفته.

التوقيع: